حكماء الفرس والخسروانيين وهذا تفاوت عظيم جدا فان حقيقة الوجود ما لم يشبه ضعف ونقص لا يقتضيه
معنى من المعاني التي هي غير الوجود التي يعبر عنها بالمهيات والنقص والضعف من مراتب التعينات والتنزلات لا
كان الظل من مراتب تنزلات النور اذ المعنى من الظل ليس امرا وجوديا بل هو مراتب نقص النور والنقص
عدمي فكذلك تنزلات مراتب الوجود الذي هو حقيقة النور عند هؤلاء العظماء من الحكماء الفهلويين ونقصها
انما نشأ من خصوصيات هوياتها التي لا تزيد على حقيقتها المتفقة في اصل الوجود والنورية    ان الاول
سبب الممكنات فلو كان وجودا مجردا فكونه سببا للممكنات ان كان لذاته فيلزم ان يكون كل وجود كذلك
وهو مح لاستلزامه كون وجود كل ممكن علة لنفسه ولعلته الا ان يكون هو الوجود مع قيد التجرد لزم تركب
سبب الاول بل عدمه ضرورة ان احد جزئيه وهو التجرد عدمي وان كان بشرط التجرد لزم جواز كون كل
وجود سبب الكل وجود الا ان الحكم تخلف عنه لفقدان شرط المبدئية وهو التجرد والجواب كما ان ذلك
لذاته الذي هو وجود خاص مخالف لسائر الوجودات ذاتا وحقيقة كما هو عند الجمهور من المشائين
او تأصلا وغناء كما هو عند الاقدمين    ان حقيقة الله لا يساوي حقيقة شيء من الاشياء لانه
ما سواه مقتضية للامكان وحقيقته تعالى منافية للامكان واختلاف اللوازم يستدعي اختلاف
الملزومات على ان وجود الواجب يساوي وجود الممكن في كونه وجودا ثم ليس مع ذلك الوجود شيء
اخر غير ذاته بل ذاته مجرد الوجود فيكون جميع وجودات الممكنات مساوية في تمام الحقيقة لذاته
لا نجيب بان وجود الممكنات ليس نفس مهياتها ولا جزء منها بل عارض لها وهذا الجواب ضعيف
لان عروض الوجودات للممكنات لا ينافي مشاركة الواجب اياها في معنى الوجود ولزم كما خالف حقيقة الله
مهيات الممكنات في اللوازم يخالفه وجوداتها في اللوازم لان وجوده يقتضي التجرد والوجوب و

وجود

ذاته تعالى حقيقة الاشياء

و وجودات الممكنات يقتضي الامكان والقيام بالغير فان صح الاستدلال باختلاف اللوازم على اختلاف
الملزومات وجب ان يكون حقيقة الله تعالى مخالفة لوجودات الممكنات في المهية وهو خلاف ما ذهبوا
اليه فالحق في الجواب على طريقة المشائين ان يقال ان وجود الواجب تعالى لا يساوي وجودات الممكنات في
حقيقة الوجود بل يشاركها في مفهوم الوجودية العامة التي هي من المعقولات الذهنية وهذا المفهوم
وان كان معنى واحدا لكنه لازم خارجي واتحاد اللازم لا ينافي اختلاف الملزومات بحسب الحقيقة
ان الواجب ان كان نفس الكون في الاعيان اعني الوجود المطلق لزم تعدد الواجب ضرورة ان وجود الجوهر
غير وجود العرض وان كان هو الكون مع قيد التجرد لزم تركب الواجب من الوجود والتجرد مع انه عدمي لا يصلح
جزءا للواجب وان بشرط التجرد لزم ان لا يكون الواجب واجبا لذاته وان كان غير الكون في الاعيان فان كان
بدون الكون فمح ضرورة انه لا يعقل الوجود بدون الكون وان كان مع الكون فاما ان يكون داخلا فيه
وهو مح ضرورة امتناع تركب الواجب او خارجا عنه وهو المطلوب لان معناه زيادة الوجود على ما هو حقيقة
الواجب ولنوجه آخر انا لا نشك في ان معنى الوجود هو الكون والتحقق فالوجود الخاص اما ان يشتمل
على معنى الكون والثبوت اولا فان لم يشتمل فليس بوجود قطعا اذ لا معنى للوجود الخاص بالشيء الا كونه وتحققه
وان اشتمل على معنى الكون كان الوجود المطلق ذاتيا له ضرورة اما ان يكون جزء الواجب او نفسه واياما كان يلزم ان
يكون له مهية كلية وانه مح والجواب اما عن الاول فبان الواجب نفس الوجود الخاص المخالف لسائر الوجودات
لانه متقدم قاهر بالذات عليها غني بالذات عنها مؤثر بالذات فيها ولا نزاع في زيادة الكون المطلق
الذي هو امر كلي عقلي كالشيئية ونظائرها عليه كما هو لكن موجودية الواجب بمعنى ما به الوجود ليست
امرا وراء ذاته كما صرح به الشيخ في كتاب المباحثات من ان مهية الحق موجودة لا بوجود يلحقه اي خارج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)